الدور التركي
تجاه المحيط العربي

كلمة شكر

إلى

الأستاذ محمد سعيد طيب

عضو مجلس أمناء مركز دراسات الوحدة العربية

لتمويله إصدار خمس كرّاسات

من سلسلة «أوراق عربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

شؤون سياسية (٥)

الدور التركي تجاه المحيط العربي

الدكتور محمد نور الدين

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

نور الدين، محمد

الدور التركي تجاه المحيط العربي / محمد نور الدين.

٣٢ ص. ـ (أوراق عربية؛ ١٤. شؤون سياسية؛ ٥)

ببليوغرافية: ٣٢

ISBN 978-9953-82-433-8

١. البلدان العربية ـ العلاقات الخارجية ـ تركيا. أ. العنوان.

ب. السلسلة.

327.560561

العنوان بالإنكليزية

Turkish Role towards the Arab Environment

Mohamed Nour El-Dine

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣
الحمراء ـ بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ ـ لبنان
تلفون: ٧٥٠٠٨٤ ـ ٧٥٠٠٨٥ ـ ٧٥٠٠٨٦ ـ ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت، فاكس: ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢

محتويات الدراسة

مقدمة ٧

أولاً : حزب العدالة والتنمية: سياسات جديدة ٩

ثانياً : موقع العرب من الاستراتيجية التركية الجديدة ١٢

ثالثاً : الدور التركي في المنطقة بين الثوابت والمصالح ١٧

رابعاً : الفرص والتحديات ١٩

خامساً : مستقبل الدور التركي في المنطقة ٢٣

سادساً : تركيا والثورات العربية ٢٥

خاتمة ٣٠

المراجع ٣٢

مقدمة

عاش العرب والأتراك في كنف الدولة العثمانية سويةً على امتداد أربعة قرون.

وقد تفاوتت التقييمات لهذه الفترة من قائل بأنها كانت فترة تخلّف وتراجع حضاري نتيجة تخلف الدولة العثمانية نفسها، ومن قائل بأنها فترة حفظت هوية المنطقة العربية والإسلامية ووحَّدتها حتى إذا انهارت الدولة انكشفت المنطقة أمام رياح التقسيم والفتن والسيطرة الاستعمارية الغربية، ومن أهمها لاحقاً نشوء «دولة إسرائيل» في العام ١٩٤٨.

انتهت الحرب العالمية الأولى بسقوط مريع للدولة العثمانية التي كانت الأمراض والاضطرابات قد نخرتها فانكفأت إلى داخل الأناضول حيث جمع الضابط مصطفى كمال فلول الجيش التركي وأعلن في العام ١٩١٩ ما عرف في تركيا بـ «حرب التحرير الوطنية» التي استمرت حتى العام ١٩٢٣ حيث أنشئت الجمهورية التركية في ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر في الحدود الحالية، والمعترف بها دولياً.

ولما كانت حرب التحرير الوطنية تهدف إلى التخلص من جيوش الدول نفسها التي هزمت مشروع الدولة العربية، أيّ بريطانيا وفرنسا، فضلاً عن اليونان التي احتلت أجزاء من تركيا فإن النظرة العربية إلى تركيا مصطفى كمال لم تنقطع بل نظر العرب إلى أتاتورك على أنه المنقذ الجديد الذي سيستعيد مجد العثمانيين والمسلمين، وبات في عيونهم خالد ابن الوليد جديداً على حدّ وصف الشاعر العربي (من أصل كردي) الكبير أحمد شوقي له في إحدى قصائده.

لكن مصطفى كمال خيّب آمال هؤلاء، وما أن استتبّ له الأمر بعد إعلان الجمهورية حتى انقلب على الشعارات التي رفعها، وانتهج سياسة تصفية التيارات الإسلامية في الدولة والمجتمع عبر سياسة علمنة الدولة، وإلغاء

الخلافة، والتقييد على التعليم الديني، وحظر النشاطات الدينية، وتغيير الحرف العربي واستبداله بالحرف اللاتيني، وما إلى ذلك. ولم يكن غالبية العرب يرتاحون إلى هذه الإجراءات واعتبروا ذلك إداراة ظهر لهم، والتخلي عن القيم الإسلامية المشتركة.

وقد أكد أتاتورك سياسة إدارة الظهر على أكثر من صعيد، أهمها استمرار محاولة إلحاق ولاية الموصل ـ كركوك بتركيا حتى العام ١٩٢٦، وكذلك نجاحه قبيل وفاته في ضم لواء الإسكندرون السوري إلى تركيا بصفقة مع فرنسا تضمن مساندة تركيا لفرنسا في الحرب العالمية الثانية في حال اندلاعها.

وكانت الحرب العالمية الثانية بداية أخرى لمرحلة جديدة من السياسات التركية التي أسهمت في توسيع هوّة الشقاق بين الأتراك والعرب. فقد اتخذ الأتراك بقيادة عصمت إينونو بعد انتهاء الحرب صف المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، وما ترتب عليه من اصطفافات للقوى طبعت بالتوتر والعداء العلاقات العربية ـ التركية.

ولم تختلف الطبقة السياسة التركية، سواء بمعسكرها العلماني المتشدد، أو بعلمانييها ذوي النزعة الإسلامية (الحزب الديموقراطي بقيادة عدنان مندريس) ونفّذوا السياسات الغربية في المنطقة، وارتضوا أن يكونوا لها حصان طروادة.

من أهم الخطوات التركية المعادية للعرب كان اعتراف تركيا بإسرائيل في العام ١٩٤٩، وانضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في العام ١٩٥٢، والدخول في تحالفات إقليمية ودولية تحت المظلة الأمريكية، وأبرزها حلف بغداد.

ولم يكن لانتهاء الحرب الباردة أثر في تغيير المواقف التركية من الوطن العربي. ويمكن اختصار العلاقات العربية ـ التركية في مجمل العقود الفائتة على أنها كانت مشوبة بالحساسيات والتوترات. ومع أنها شهدت تواصلات سياسية واقتصادية، غير أن استمرار تركيا عنصراً أساسياً في المنظومة الغربية ـ الإسرائيلية كان العائق الأكبر أمام تطورها وتطبيعها، رغم كل العوامل الإيجابية التي كان يمكن أن تخدم هذا التقارب.

أولاً: حزب العدالة والتنمية: سياسات جديدة

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ٢٠٠٢ كان المشهد التركي على موعد مع مرحلة جديدة داخلياً وخارجياً، ستحمل الكثير من المتغيرات الجذرية على أكثر من مستوى.

وإذا كان الإصلاح سمة العامين ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ من سلطة حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان، التي نقلت تركيا إلى مرحلة المفاوضات المباشرة مع الاتحاد الأوروبي من أجل العضوية الكاملة، فإن مرحلة حزب العدالة والتنمية المستمرة حتى الآن كانت مميزة على صعيد السياسة الخارجية وعلاقة تركيا بمحيطها الإقليمي، ومع المنطقة العربية، ودورها أيضاً على الصعيد الدولي.

والأهم في السياسة الخارجية الجديدة أنها كانت نتاج رؤية مسبقة لقادة حزب العدالة والتنمية، ولا سيّما عبر مستشار رئيس الحكومة أحمد داود أوغلو الذي كان قد وضع أسس نظريته حول مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية، في كتاب كان قد صدر له في نيسان/ أبريل من العام ٢٠٠١، أي قبل وصول الحزب إلى السلطة بسنة ونصف السنة، ويحمل عنوان **العمق الاستراتيجي**.

ومع أن ظروف تركيا وطاقاتها والتوازنات الإقليمية والدولية لم تتغيّر بين الفترة التي سبقت وصول العدالة والتنمية إلى السلطة وفترة استلامه السلطة، غير أن داود أوغلو نجح في قراءة تركيا ودورها من زاوية مختلفة عن قراءات الحكومات التي سبقت. وهو ما ميّز داود أوغلو، فأدخل تركيا في مرحلة جديدة كلياً.

كانت تركيا في مرحلة الحرب الباردة والتسعينيات جزءاً من السياسات الغربية، ورهينة رؤية الغرب وإسرائيل للعالم، فحصدت تركيا عزلة إقليمية ودولية. ولم تكن على علاقة جيدة مع أيٍّ من جيرانها. كانت نظرياً تقع وسط العوالم المحيطة بها، لكنها لم تولِ يوماً أولوية لإقامة علاقات جيّدة مع جوارها المباشر، وفضّلت أن تبقى حبيسة الأيديولوجيا الكمالية التي رسمها أتاتورك وخلفاؤه، التي نظرت إلى الإسلام والإسلاميين على أنهم عدوّ داهم لتركيا،

وإلى العرب على أنهم قوم لا يوثق بهم، ولا يؤمن جانبهم. بالمقابل فإن العلاقة الاستراتيجية مع إسرائيل والغرب وحدها هي التي تضمن استمرار تركيا دولة علمانية وخارج تهديد وحدتها الإقليمية. هذه النظرة التي كانت نتاج عقلية النخب العلمانية المتشددة لم ترَ العالم من حول تركيا يتغير ويوفر إمكانات وفرصاً جديدةً لتكون تركيا دولة قوية ولها دور، وارتضوا الانحباس في قمقم السياسات الإنكفائية إلا من التعاون مع الغرب وإسرائيل. ونشأ من ذلك مشكلات داخلية وخارجية لم تستطع هذه النظرة الانعزالية تجاوزها وإيجاد الحلول لها، فصرفت تركيا الجهود هباءً وتبديداً.

ومع أن اتجاهات جديدة في عهد حزب الوطن الأم بقيادة طورغوت أوزال (١٩٨٣ ـ ١٩٩٣) قد دخلت إلى الواقع السياسي التركي داخلياً في اتجاه المزيد من الحريات والديمقراطية، وخارجياً في اتجاه الانفتاح والتعاون في العلاقة مع المحيطين العربي والإسلامي ورفع شعار «من الأدرياتيك إلى سور الصين»، غير أن العمود الفقري في علاقات تركيا الخارجية لم يتغيّر كثيراً، وبقي واقعاً تحت تأثير «الدولة العميقة» التي يمثّلها العسكر والمتشددون من العلمانيين، بل تلت «المرحلة الأوزالية»، وبين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٩، إحدى أسوأ الحقبات في تاريخ تركيا لجهة التضييق على الحريات واضطهاد الإسلاميين في الداخل والتحالف مع إسرائيل والتوترات مع العرب، ولا سيّما سورية في الخارج.

لم ينطلق قادة حزب العدالة والتنمية في سياساتهم الجديدة داخلياً وخارجياً من الصفر، بل كانوا استمراراً إلى حدّ ما للبيئة الإسلامية التي ترعرعوا فيها، ولا سيّما في ظل زعامة نجم الدين أربكان، وكانوا في الوقت نفسه تحت ظل احترام المكاسب التي انتجها النظام العلماني والديمقراطي في تركيا، على الرغم من كلّ الجوانب السلبية من الممارسة في تطبيق هذين العنصرين خلال العقود الماضية. من هنا جاءت هذه التوليفة بين البعد الإسلامي من هوية حزب العدالة والتنمية والقيم المكتسبة على صعيدي الديمقراطية والعلمانية، وهو ما وفّر للنموذج التركي في عهد حزب العدالة والتنمية خصوصية فريدة لم تكتمل بعد، رغم كلّ المراحل التي قطعتها.

● اعتبر أحمد داود أوغلو :

١ ـ أن تركيا لا يمكن لها أن تستمر جزءاً من محور ضدّ محاور أخرى، أو على حساب محاور أخرى، أو بديلاً من محاور أخرى، ولا بد بالتالي أن تخرج تركيا من سياسة المحاور، وأن تكون على مسافة من كل المحاور، وليست عضواً بنيوياً في أيٍّ منها.

٢ ـ أن على تركيا ان تكون على مسافة واحدة من كلّ جيرانها، بمعزل عن انتماءاتهم الأيديولوجية والعرقية والدينية والمذهبية.

٣ ـ على تركيا أن تعيش في محيط مستقر، وبالتالي عليها أن تسعى إلى تخفيض المشكلات إلى نقطة الصفر في ما عرف بسياسة «تصفير المشكلات» مع كل جيرانها المباشرين. وهذا ينقل تركيا من دولة محاطة بالأعداء إلى دولة محاطة بالأصدقاء.

٤ ـ أن على تركيا أن تعيد تعريف دورها من بلد جسر يعبرون عليه من دون أن يكون لها أي تأثير إلى بلد مركز، يكون هو صاحب المبادرة، ونقطة جذب للآخرين إليها.

وأن تركيا بلد متعدد العوالم المحيطة به فهي بلد أوروبي وآسيوي وبلقاني وقوقازي، وينتمي إلى منطقة البحر الأسود والمتوسط وإلى العالم التركي والإسلامي والشرق أوسطي والسلافي، وهو بلد مسلم، وعلماني، وعضو في حلف شمال الأطلسي، ويتطلّع إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ووفقاً لهذه الرؤية ليس من مصلحة تركيا أن تهتمّ بعالم واحد أو ببعد واحد من جغرافيتها، وتتجاهل الأبعاد الأخرى، وبالتالي على تركيا أن تولي اهتماماً لكلّ هذه الأبعاد، وهو ما عرف بسياسة تعدد البعد.

٥ ـ ولعل إحدى النقاط المهمة في سياسة تركيا الخارجية الجديدة هي أن على تركيا أن تولي العمق التاريخي والحضاري والثقافي أولوية في علاقاتها الخارجية. وهذا ينطلق من كون تركيا كانت تحكم خلال الفترة العثمانية كل المحيط الجغرافي المجاور لها حالياً. وبطبيعة الحال إن إقامة علاقات مع دول ومجتمعات كانت تشترك ولا تزال مع تركيا بقيم دينية وثقافية مشتركة ستكون

أسهل وأكثر قابلية للتطور والتعمق. وهذا لا يقتصر فقط على الوطن العربي والإسلامي بل أيضاً الدول والمجتمعات الإسلامية الموجودة في البلقان والقوقاز، وحيثما كان.

وانطلاقاً من هذه النظرية في السياسة الخارجية أولت تركيا أهمية لتحسين العلاقات مع الدول والمجتمعات التي كانت على حساسية معها بسبب السياسات التي اتبعها الكماليون سابقاً عن سابق تصوّر وتصميم خدمة للسياسات الغربية والإسرائيلية.

ولا شكّ أن تجسيد سياسة العمق الاستراتيجي كانت تحتاج إلى جرأة وشجاعة من جهة، وإلى البرهان للأتراك أنها سياسة تخدم مصالح تركيا العليا وليست لصالح فئة تركية من دون أخرى.

ولا شكّ أيضاً أن الظروف الإقليمية والدولية كانت تساعد تركيا على انتهاج سياسة تعدد البعد من خلال التراجع الكبير الذي شهدته هيمنة القوة الأولى في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب حروب جورج دبليو بوش في أفغانستان والعراق والأزمة المالية التي أصابت النظام الرأسمالي واستيقاظ روسيا من غفوتها بفضل سياسات فلاديمير بوتين وتقدّم القوة الصينية، بحيث إن المجال لتقدم قوى جديدة على الساحة الإقليمية والدولية كان مؤاتياً، وهو ما استثمرته تركيا والبرازيل والهند وإيران على سبيل المثال. وغالباً ما كرّر المسؤولون الأتراك نظرية أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على أن تتحكم بمفردها بالقرار الدولي، ولا بدّ من مشاركة القوى الصاعدة في هذا القرار.

ثانياً: موقع العرب من الاستراتيجية التركية الجديدة

يشكّل العرب الجناح الجنوبي لتركيا. فعلى حدودها البرية تقع دولتان عربيتان رئيسيتان هما سورية والعراق اللتان تشكلان تلقائياً بوابة تركيا، والممر الحتمي للعبور إلى سائر أجزاء الوطن العربي.

كان اهتمام تركيا في المرحلة الماضية بالعرب وسورية والعراق تحديداً، من بوابة الصراع لا التعاون معهما. ومردّ ذلك، **أولاً**، إلى الحساسيات التاريخية

بين العرب والأتراك، **وثانياً**، إلى ارتباط سورية والعراق بالمعسكر الاشتراكي، فيما كانت تركيا رأس حربة المعسكر الغربي والأطلسي في المنطقة؛ **وثالثاً**، إلى تداخل المشكلات التي عانتها تركيا مثل مشكلات الحدود والمياه والأكراد مع الواقع الجغرافي الذي تمثله سورية والعراق. ومع سياسة تركيا الجديدة بتحويل الأعداء إلى أصدقاء وتصفير المشكلات والعمق التاريخي كان للعرب نصيب أساسي من السياسات التركية الجديدة.

سعت تركيا بالفعل إلى استراتيجية زرع الثقة المتبادلة بينها وبين العرب؛ فكانت أول من دعا إلى محاولة حلّ المشكلة العراقية، عشية غزوه في ربيع ٢٠٠٣ من دون تدخل الدول الكبرى والقوى الخارجية، عبر مؤتمر دول الجوار الجغرافي الذي كان فكرة رئيس الحكومة التركية حينها عبد الله غول ومستشاره أحمد داود أوغلو، والسعي إلى منع انفجار الوضع. بل ذهبت تركيا، وبخلاف معظم مواقف الدول العربية إلى حدّ تعريض علاقاتها مع حليفتها الاستراتيجية الولايات المتحدة للخطر عبر سعيها العملي إلى منع جموح واشنطن إلى الحرب، عندما رفض البرلمان التركي السماح للجنود الأمريكيين عبور الأراضي التركية لغزو العراق من الشمال، في رهان تركي على أن أمريكا لن تجازف في حرب على جبهة واحدة جنوبية. ومع أن الرهان التركي لم يكن في محله، إذ اكتفت أمريكا بغزو العراق من جبهة واحدة جنوبية، غير أن هذا الموقف كان البوابة الفعلية الأولى لاختبار التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية تجاه العرب. فمن خلال رفض تركيا المشاركة في غزو العراق نجحت في ألاّ تدخل التاريخ كأحد البلدان التي غزت العراق واحتلّته، وما كان ذلك سيثير من تداعيات خطيرة على العلاقات التركية ـ العربية التي لم تكن قد شفيت بعد من جرح «الخيانة» العربية لتركيا خلال الحرب العالمية الأولى، ولا الشراكة التركية مع إسرائيل ضدّ المصالح العربية.

بمعزل عن الدافع الأيديولوجي، المتصل بالجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية، الذي له دور مهم في التحول التركي وإقامة علاقات جيدة مع العرب فإن عوامل متعددة رسمت خريطة التقارب التركي مع العرب:

١ ـ تطبيق سياسة العمق الاستراتيجي التي للعرب منها حصة الأسد؛ إذ

كانوا الكتلة القومية الأخيرة الأكثر ولاءً للحكم العثماني حتى اللحظة الأخيرة من تاريخ الدولة العلية. وإذا كانت النظرة المتشددة للقوميين الأتراك والعلمانيين منهم، كما الدعاية الاستعمارية وراء محاولات الترويج لمقولة الخيانة العربية في الحرب العالمية الأولى، فإن التيار الإسلامي في تركيا لم يكن في هذا الاتجاه، وكان يدرك أن المستهدف من هذه النظرية هو وحدة المنطقة وهويتها، خصوصاً أن شعار «فرّق تسد» في السياسة الغربية كان حينذاك في ذروته من أجل تسهيل تمرير المشروع الصهيوني في إنشاء وطن قومي لليهود.

إن استئناف التواصل فالتعاون فالتكامل كان في أساس السياسة التركية الجديدة.

٢ ـ جاء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خضم تحوّلات إقليمية ودولية مهمة وخطيرة، ليس أقلّها احتلال بلد عربي هو العراق، كان من تداعياته أولاً ضرب دولته المركزية التي كانت رسالة إنذار للدول المركزية الأخرى في المنطقة، وفي مقدمها تركيا وإيران والسعودية ومصر. وثانياً تفتيت العراق كمدخل إلى تفتيت المنطقة لاحقاً عبر إنشاء فدرالية كردية، وإيقاظ الفتنة بين السنّة والشيعة. وتركيا بتركيبتها الاجتماعية الإثنية والمذهبية لن تكون بمنأى عن التداعيات القريبة والبعيدة المدى لمشروع الفتنة الغربي. لذا كان من مصلحة تركيا الأكيدة أن تتعاون مع القوى المتضررة والمستهدفة من هذه المؤامرة، وفي مقدمها سورية والبلدان العربية التي يهمها وحدة العراق.

٣ ـ كانت تركيا، ولا تزال، تعاني المشكلة الكردية والنشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني الذي سعى منذ منتصف الثمانينيات إلى إقامة دولة كردية مستقلة في تركيا. ومع أن طروحات الحزب تشهد تعديلات متكررة غير أنه لا يزال يشكّل التهديد الأبرز بل الوحيد للأمن القومي التركي، وفقاً لوثيقة الأمن القومي التي أقرّتها الحكومة في خريف ٢٠١٠، لذا كان من مصلحة تركيا الكبرى أن تتعاون مع الدول التي يمكن أن يتخذها المقاتلون الأكراد منطلقاً إلى عملياتهم، ومن أجل تطويق أخطار النزعة الانفصالية الكردية التي تهدد ليس فقط وحدة تركيا بل أيضاً وحدة سورية وإيران، كما هدّدت فعلاً وعملياً وحدة الأراضي العراقية.

٤ ـ إن الدائرة الجغرافية العربية المباشرة أمام تركيا التي مثلتها سورية والعراق لم تعن أبداً لمخططي السياسة الخارجية أن العلاقات مع العرب تقتصر على هذين البلدين. فكما تواصلت تركيا مع كلّ جيرانها من البلقان إلى روسيا واليونان فإنها كانت حريصة على أن تكون على مسافة واحدة من كل العرب القريبين منها جغرافيا والبعيدين. وبمعزل عن المواقف السياسية المتعارضة أحياناً مع البعض العربي فإن تركيا نسجت أفضل العلاقات مع مصر والسعودية ودول الخليج العربية ومع سائر الدول العربية الأخرى. وكما كان لها مجلس تعاون استراتيجي مع العراق وسورية، كان لها مجلس تعاون استراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الصعيد الاقتصادي شهدت الاستثمارات الخليجية في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية طفرة غير مسبوقة بعدما كانت عرضة للتضييق سابقاً من جانب العلمانيين الأتراك بذريعة أنها توفر الدعم المادي للاتجاهات الإسلامية في الداخل التركي. كما تنامت الاستثمارات التركية في الوطن العربي بصورة ملحوظة.

٥ ـ إذا كانت الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية في طليعة الأسباب لدعم القضية الفلسطينية فإن رغبة تركيا في لعب دور مركزي في سياسات المنطقة لم يكن ممكناً بالقوة نفسها من دون الدخول من البوابة الفلسطينية.

القضية الفلسطينية كانت موجودة داخل الوجدان التركي بإسلامييه وعلمانييه. لكن العقد التاريخية والسياسية لدى النخبة الكمالية القومية والعلمانية حالت دون أن تكون تركيا إلى جانب الشعب الفلسطيني بالمستوى المطلوب. مع حزب العدالة والتنمية تهاوت كل المحاذير واندفع قادته في انتهاج سياسة فلسطينية تجاوزت حتى سياسات بعض العرب وبعض الفلسطينيين أنفسهم. ومع أن سقف الدعم التركي للقضية الفلسطينية كانت حدوده الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة والمبادرة العربية للسلام، ولم تصل أبداً إلى مستوى طروحات الطرف العربي المتهم بالراديكالية، فإن المواقف التركية، قياساً بمواقف الحكومات التركية قبل العام ٢٠٠٢، وقياساً بالظروف التي لا تزال تحيط بتركيا، ومنها عضويتها في حلف شمال الأطلسي وتطلعها إلى

عضوية الاتحاد الأوروبي، كانت متقدمة جداً، وتتجاوز حتى سقف تطلعات الشارع العربي، ووصلت إلى حدّ بذل الدم وتقديم تسعة شهداء، كما حصل في حادثة «أسطول الحرية» مع إسرائيل في ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠.

إن القضية الفلسطينية كانت البوابة التي دخلت منها تركيا إلى الشارع العربي والإسلامي عموماً.

٦ ـ وما ساعد على الشعور بحضور أقوى للدور التركي هو تراجع الدور العربي إلى حدّ التلاشي، وهو ما وفّر الفرصة لأدوار أخرى لتملأ الفراغ، خصوصاً أن الدور التركي رفع شعارات تلقى صدى لدى الإنسان العربي.

٧ ـ لم يكن الانفتاح التركي على العرب وإيران والمسلمين منفصلاً عن مجمل السعي التركي إلى أن تكون قوة إقليمية ودولية، وفي أساس نجاح مثل هذا السعي تنمية القوة الاقتصادية التركية. والمجال العربي مصدر أساسي لمدّ الاقتصاد التركي برأس المال الاستثماري، كما أن سياسة فتح الحدود مع العراق وسورية ولبنان والأردن وغيرها من دول عربية تصبّ في الاتجاه نفسه؛ وهي سياسة تركية تشمل كلّ المحيطات الإقليمية لها، وفي مقدّمها روسيا التي أصبحت الشريك التجاري الأول لتركيا في العالم.

٨ ـ وتسعى تركيا في بُعد اقتصادي وسياسي آخر إلى أن تتحوّل إلى ممرّ للطاقة من نفط وغاز آتٍ من حوض قزوين وإيران والعراق وسورية ودول النفط العربية وعبرها (تركيا) إلى دول الاستهلاك الأوروبية. وهذا يقتضي بالطبع إقامة علاقات جيدة مع العرب.

٩ ـ ترفع تركيا شعاراً كبيراً وهو أن تكون حدودها بحلول العام ٢٠٢٣ مع كل جيرانها مفتوحة، وتكون على تكامل سياسي واقتصادي معها. ويشكل الوطن العربي، خصوصاً القسم المجاور جغرافياً لتركيا، هدفاً مركزياً لها في هذا المجال، وهي بدأت بالفعل مثل هذه المحاولات بالتوقيع على اتفاقية في صيف ٢٠١٠ لإقامة اتحاد جمركي بينها وبين سورية ولبنان والأردن والعراق.

ولا شك أن الظروف التي شهدها الوضع العربي واشتداد الضغوط على

سورية، والأزمات المتتالية التي عرفها العراق، ورغبة بعض العرب استمالة الأتراك إلى جانبهم ضدّ دول أخرى في المنطقة كانت تدفع الجانب العربي بدوره إلى ملاقاة الدور التركي وتسهيل دخوله إلى المنطقة والتعاون معه إلى أقصى الحدود.

وفي التطبيق العملي للسياسات التركية الجديدة مع العرب كان إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي مع سورية ومع العراق ومع دول مجلس التعاون الخليجي، وفتح الحدود من خلال إلغاء تأشيرات الدخول مع العديد من الدول العربية. وانعكس ذلك، إيجاباً، فتمّ توقيع العشرات من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية مع دول عربية ومضاعفة حجم التجارة معها.

أيضاً، حاولت تركيا تعزيز الاستقرار داخل الوطن العربي من خلال أدوار وسيطة في فلسطين والعراق، وبين سورية والعراق وفي لبنان، وبين سورية والسعودية، وبين مصر وحركة حماس.

ثالثاً: الدور التركي في المنطقة بين الثوابت والمصالح

رفعت تركيا شعارات كبيرة في سياستها الخارجية، ومن أهمها التوازن في علاقتها مع القوى المحيطة بها من البلقان إلى القوقاز، ومن الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة.

ونظر الكثيرون بشكوك إلى فرص نجاح هذه **الوسطية** في العلاقات الدولية في ظل صراعات حادة في المحيطات الإقليمية لتركيا.

لكن تركيا نجحت إلى حدٍّ كبير في ممارسة هذه الوسطية عبر أدوار الوساطة لحل النزاعات في مشكلات متفجرة في البوسنة وصربيا وكوسوفا وجورجيا وروسيا وباكستان وأفغانستان وإيران والعراق وسورية وفلسطين ولبنان، وصولاً حتى إلى دارفور.

ولقد ساعد تركيا في القيام بهذه الأدوار أنها لا تزال في موقع يشكل حاجة إلى كلّ الأطراف، وليس من مصلحة أحد أن يخسر صداقتها أو يكسب عداوتها. ولو لم يكن قادة تركيا يدركون هذه الحاجة لتركيا لما كانوا مضوا في هذه السياسات. الفارق بين سلطة حزب العدالة والتنمية ومن سبقها أنها تحاول

توظيف مكامن القوة الكامنة لدى تركيا بدلاً من بقائها من دون توظيف، كأنها غير موجودة.

كان النجاح التركي في عدد كبير من هذه الوساطات وظهورها بمظهر «القوة الناعمة» الديبلوماسية و الباحثة عن حلول، يضيف إلى رصيدها ومكانتها ويضاعف من تأثيراتها الإقليمية والدولية.

ولقد سعت أنقرة إلى الموازنة بين نظرتها المبدئية المنطلقة من توجهات إسلامية ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط ومصالحها كدولة لا تزال عضواً في حلف شمال الأطلسي وتريد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وتحتفظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل.

وقد نجحت هذه البراغماتية في الحراك السياسي في استئناف إسرائيل وسورية مفاوضات غير مباشرة عبر تركيا وفيها في ربيع العام ٢٠٠٧، وفي استضافة تركيا اجتماع قمة بين الرئيسين الإسرائيلي شمعون بيريز والفلسطيني محمود عباس في خريف العام نفسه.

كما لعبت تركيا (مع البرازيل) دوراً مؤثراً في التوصل إلى إعلان طهران لحل قضية البرنامج النووي بين إيران والغرب في ١٧ أيار/ مايو ٢٠١٠.

وإذا كانت القوى الكبرى والإقليمية اكتفت بمراقبة الحراك التركي، والاستفادة منه، فإنها لم تكن مستعدة أبداً لتخلي مكانها له، خصوصاً إذا افترقت عنها في بعض التوجهات السياسية.

وهكذا مثلاً رأت إسرائيل أن ذهاب تركيا بعيداً في نصرة القضية الفلسطينية، ولا سيّما بعد العدوان على غزة في نهاية ٢٠٠٨ ومطلع العام ٢٠٠٩، ومن ثم دفاع حكومة حزب العدالة والتنمية عن منظمة حماس في غزة هو من الخطوط الحمر التي تنعكس سلباً على صورة إسرائيل.

أيضاً كانت محاولة سفن مدنية تركية تحت عنوان «أسطول الحرية» لفك الحصار على غزة في نهاية أيار/ مايو ٢٠١٠ جرأة تركية فائضة لتشويه سمعة إسرائيل. أيضاً كان لنجاح أنقرة في اقناع إيران بتوقيع إعلان طهران صداه الواسع دولياً، وهو الذي رأت فيه واشنطن وإسرائيل ومعهما القوى الكبرى

الغربية وغير الغربية تجاوزاً لما يمكن أن يصل إليه دور تركيا في القضايا الإقليمية والعالمية. فكان الردّ في حملات عالمية صهيونية وأمريكية ضد رجب طيب أردوغان واتهامه بمعاداة السامية، وفي حملة التأديب العسكرية التي شنّتها إسرائيل بتفويض دولي ضدّ «أسطول الحريّة» فجر ٣١ أيار/ مايو ٢٠١٠.

رابعاً: الفرص والتحديات

أما في المنطقة العربية تحديداً فإن الدور التركي يوفّر فرصاً، ويشكّل في الوقت نفسه تحدّيات.

١ ـ الفرص

١ ـ دائماً ما كان الخطاب العربي يشكو في المواجهة مع إسرائيل من محاولات تطويق القوة العربية من جانب ما سمّي دول الجوار التي كان عمادها إيران الشاهية وتركيا الأطلسية وأثيوبيا. وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، وتراجع دور أثيوبيا بعد انقسامها، بقيت تركيا الدولة الوحيدة من هذه المنظومة التي تقيم علاقات تحالفية مع إسرائيل. وبوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة والتحول في سياسات تركيا الإيجابية تجاه القضايا العربية، وفي المقدمة منها القضية الفلسطينية كانت الفرصة قائمة، بغياب تركيا كعنصر تهديد للأمن القومي العربي، ليكون الموقف العربي أكثر قوة ومناعة تجاه المؤامرات الاستعمارية الغربية والإسرائيلية.

٢ ـ وفّر وقوف تركيا إلى جانب القضايا العربية فرصة لتعويض التقصير أو العجز أو الفراغ الذي يعانيه الوضع العربي عموماً بعد اتفاقيات التسوية الإسرائيلية ـ العربية، وخروج مصر والأردن من المعادلة.

٣ ـ وفّر الموقف التركي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية تحديداً فرصة بمنع تصفية القضية نهائياً، حيث أعطى الموقف التركي المشرف ضدّ اعتداءات إسرائيل ودفاعها عن الشعب الفلسطيني، ولا سيّما في غزة، جرعة دعم معنوية ومادية أيضاً تعين الشعب الفلسطيني على المزيد من الصمود وكسب الوقت، علّ الظروف تتغيّر في يومٍ ما.

٤ ـ إن تغيّر السياسات التركية تجاه الجوار العربي، والوصول بالعلاقات مع معظم العرب إلى إلغاء تأشيرات الدخول، وإنشاء مجالس تعاون سياسي واقتصادي مشترك، شكّل فرصة لتجسيد التوق إلى استعادة وحدة المنطقة، وإن عبر طرف غير عربي هو تركيا.

٥ ـ إن الاتجاهات السياسية الجديدة لتركيا تعزّز فرص مواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الطرفين العربي والتركي، ولا سيّما تحديات التدخّل الخارجي.

٦ ـ أيضاً، إن انفتاح تركيا والعرب على بعضهما البعض وفّر فرصة للتفاعل الاجتماعي والثقافي والاستفادة من الخبرات والإنجازات في الجانبين.

٢ ـ التحديات

في المقابل شكّل صعود الدور التركي العديد من التحديات والتساؤلات:

١ ـ نظر البعض من العرب إلى الخيارات الجديدة في السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط عموماً على أنها تخالف موقف النظام العربي الرسمي من العديد من القضايا الأساسية، ومن ذلك القضية الفلسطينية، حيث يحتضن النظام الرسمي العربي السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس ونهجه في اعتماد المفاوضات السلمية خياراً وحيداً للتسوية. ويتناقض هذا مع الموقف التركي الذي كان بالفعل مدافعاً عنيداً عن الشعب الفلسطيني في غزة، وحاضناً لحركة «حماس» على أساس أنها نتاج الخيار الديمقراطي للشعب الفلسطيني الذي جاء بها في انتخابات ديمقراطية. بل إن تركيا حملت مواقف «حماس» إلى العالم من دون أن يعني ذلك دعم تركيا للمواقف السياسية الكاملة لحماس، حيث إن سقف تركيا في القضية الفلسطينية هو كما أسلفنا الشرعية الدولية. إن تعارض الخيار التركي بالنسبة إلى القضية الفلسطينية شكّل حرجاً كبيراً لتوجهات النظام العربي الرسمي، ودفع بقادته إلى تعطيل الجهود التركية كلما كانت تتعارض مع توجهاتهم.

٢ ـ شكّل الانقسام العربي أحد أكبر التحديات أمام الدور التركي في المنطقة. واصطدم الدور التركي بجدار الانقسام العربي عندما أولت أنقرة

علاقاتها مع دول الجوار الجغرافي المباشر أولوية، ولا سيّما مع سورية والعراق اللتين كانتا تحت سيطرة سلطة تتعارض مواقفهما مع الدول الأساسية في النظام العربي تجاه أكثر من قضية. ونظرت هذه الدول بعين الريبة إلى عملية التكامل التركي مع دمشق ومحاولات التكامل مع بغداد.

٣ ـ وبرز تعارض النظام العربي للسياسة التركية الجديدة في أحد أكثر الملفات سخونة وهو الدور الإيراني في المنطقة حيث كانت سياسة تركيا مع طهران إيجابية جداً، ونسج البلدان علاقات ممتازة في جميع الميادين، وهو ما نظر إليه النظام العربي بعين سلبية، خصوصاً أنه صنّف إيران عدواً وعاملَ تهديد للأمن العربي بحجة أنها تسعى إلى تشييع المنطقة وتفريسها. وكان يأمل هذا النظام أن يكون الدور التركي عنصر توازن في مواجهة النفوذ الإيراني، وهو الأمر الذي لم يحصل.

٤ ـ ولا يخفى أن التنافس التاريخي والحساسيات القومية والمذهبية لعبت دورها لدى البعض من العرب لعدم الترحيب بالدور التركي الجديد الذي وجدوا فيها تهديداً لأدوارهم التقليدية. وازدادت حساسية هذا البعض بسبب أنه يمر بمرحلة وهن وتراجع ما يعزز هواجسه من تغلغل النفوذ التركي.

٥ ـ من التحديات التي تواجه الدور التركي في المنطقة العربية هو بعض التصريحات التي كانت تصدر عن قياديين في حزب العدالة والتنمية، أو الترويج لنظرية عودة العثمنة في السياسة الخارجية التركية والسعي إلى تزعم الوطن العربي والإسلامي، كبديل عن الاخفاقات على صعيد الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أو كمبدأ عام في إطار تعزيز الحضور التركي في المنطقة وفي العالم، وهو ما يثير حفيظة فئات واسعة من العرب ومن كل الاتجاهات السياسية. ومع أن القادة الأتراك نفوا مراراً ما يُنسب إليهم من تصريحات، أو أن تكون لديهم أية نزعة عثمانية جديدة فإن التحسّس بـ «وجود كامن» لمثل هذه النزعة يشكّل عامل كبح لتمدد وتعميق الدور التركي في المنطقة، خصوصاً أن وزير الخارجية التركية أحمد داود أوغلو تساءل في حوار مع صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية في ٥/ ١٢/ ٢٠١٠ «لماذا يحق لبريطانيا أن تتزعم مستعمراتها السابقة في إطار منظمة «الكومنولث» ولا يحق لتركيا التطلّع

إلى تزعّم الدول التي كانت في السابق جزءاً من الدولة العثمانية؟».

٦ ـ تدخل تركيا حزب العدالة والتنمية إلى المنطقة والشرق الأوسط بعد انكفاء عن أداء أدوار إيجابية على امتداد عقود بل منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى. وتركيا هنا تدخل منطقة بكراً، إذا جاز التعبير، وتسعى إلى التأسيس من الصفر وهذا يمثّل صعوبة، ويمكن أن يدفع تركيا إلى التخبط والارتباك في العديد من الملفات.

٧ ـ ليست المنطقة العربية والشرق أوسطية التي تدخلها تركيا حديثاً خالية من تأثيرات وأدوار بلدان وقوى إقليمية غير عربية ودولية نافذة، ومنها الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران، التي لن تتخلى عن أيّة حصّة من أدوارها لقاء أن تفسح موطىء قدم لقوة جديدة ناهضة. وإذا كانت كلّ قوة تتحفظ أو تعارض الدور التركي الجديد من زاوية مختلفة عن الأخرى، فإن التحفظ الإيراني مثلاً هو أن تركيا لا تزال عضواً في حلف شمال الأطلسي، وتركيا تلتزم بسياساته عموماً، والحلف يصنف إيران أنها تهديد لمصالحه، ويسعى إلى نصب الدرع الصاروخي حتى على الأراضي التركية. وبدورها فإن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تسمح بنموّ دور تركي إذا كان خياره السياسي مساندة القضية الفلسطينية وإقامة علاقات استراتيجية مع سورية والعراق وممتازة مع إيران. ولم يتردّد الحلف الأمريكي ـ الإسرائيلي لتأكيد اعتراضه على الدور التركي الجديد من تنفيذ اعتداء عسكري مشهود في المياه الدوليّة ضدّ سفن أسطول الحرية.

٨ ـ أيضاً، ومع أن توجهات حزب العدالة والتنمية راعي الدور التركي الجديد هي توجهات إسلامية، لكن استمرار النظام العلماني في تركيا والترويج للنموذج التركي «الفريد» في الجمع بين الإسلام والعلمانية يثير حفيظة التيارات الدينية الإسلامية في المنطقة العربية التي تعتقد أن تركيا أُلبست لبوساً جديداً في إطار مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي رعته الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس جورج دبليو بوش، وينظر إلى تركيا على أنها الوكيل الإقليمي له.

٩ ـ على الرغم من استمرار العلاقات الوثيقة بين تركيا وإسرائيل فإن التوجهات الجديدة لتركيا في الانفتاح على العرب والمسلمين ولا سيّما المواقف

الأيديولوجية والمبدئية بل العملية أحياناً تجاه القضية الفلسطينية وضعت إسرائيل أمام وضع حرج وأكثر صعوبة. وفي ظل استمرار المشروع الصهيوني في السيطرة على المنطقة والتحكم بمفرده بمصيرها فإن أية محاولة لدخول تركيا على خط النفوذ الإقليمي، كدولة مسلمة، هو أمر تتوجس منه إسرائيل وتعارضه، فكيف إذا كان لهذا الدخول وجه إسلامي؟ وكان وزير خارجية تركيا يرى أن إسرائيل دولة غير شرعية، ومصيرها إلى زوال، وفقاً لما نقلت عنه إحدى الصحف الإسرائيلية في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٠؟.

على الرغم من النجاحات التي عرفها الدور التركي في الشرق الأوسط والمحيط العربي، غير أن الحكم على آفاق استمراره بهذه الوتيرة لا يزال مبكراً الجزم بها.

لقد وضعت تركيا بالتأكيد قدماً قوية في المنطقة، واستطاعت أن تصل إلى وجدان الإنسان العادي في الشارع العربي، كما نجحت في إقامة علاقات متينة مبدئية ومصالحية مع معظم الدول العربية، غير أن هذا النجاح ارتبط أيضاً بظروف واكبت وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة من احتلال العراق وتصعيد إسرائيل لجرائمها ضدّ الشعب الفلسطيني ولبنان، وتصاعد التوتر بين إيران والغرب. وهي عوامل ساعدت تركيا لكي تظهر وجهاً إيجابياً من القضايا العربية وفي المحيط العربي من دون الاضطرار إلى اتخاذ مواقف حرجة في بعض القضايا.

خامساً: مستقبل الدور التركي في المنطقة

أما طبيعة الدور التركي في المستقبل في المنطقة العربية ومحيطها والإطار الذي سيتخذه والمسار الذي سيعتمده فمرتبط برأينا بعوامل متعدّدة منها:

١ ـ مدى قدرة أنقرة على الاستمرار في اعتماد مبدأ التوازن في العلاقة مع كل الأطراف العربية. التوازن يُبقي الدور التركي حيّاً ومؤثّراً، إذ إن القدرة على التواصل مع الجميع بكل تناقضاتهم شرط أساسي لاستمرار القبول بالدور والحضور التركيين في المنطقة.

٢ ـ إن اتباع سياسة مقبولة لدى الجميع تتطلب سياسات دقيقة تراعي

التعقيدات الكثيرة التي تتّسم بها المجتمعات العربية والشرق أوسطية؛ ومن ذلك البنية الدينية والمذهبية والعرقية لهذه المجتمعات، ولا سيّما المحيط المباشر لتركيا. وهي بنية تنسحب بقوة أيضاً على المجتمع التركي نفسه؛ إذ بقدر ما تنأى تركيا عن اتباع سياسات عرقية ودينية ومذهبية بقدر ما توسع وتعمق علاقاتها بالمنطقة العربية والمناطق الأخرى في القوقاز والبلقان. كذلك تنأى عن تأثير هذه الحساسيات في بنيتها الداخلية. من هنا مثلاً هذا التحول في سياسة أنقرة الخارجية تجاه إقليم كردستان في شمال العراق واعتمادها سياسة جديدة تجاهه وهي الاعتراف به ضمناً والتواصل معه بعدما كانت تعتبر ذلك اعترافاً بمبدأ التقسيم الذي تخشى من تأثيراته في الداخل التركي.

٣ ـ تتحسّس مجتمعات الوطن العربي والمحيطة به من الأدوار الفوقية لبعض القوى، ومحاولة كلّ منها تنصيب نفسها سيد المنطقة ولعب دور «الأفندي». وتركيا لاعتبارات تاريخية، كونها كانت بالفعل سيدة المنطقة و«أفنديها» لأكثر من أربعمئة عام، تختزن نزعة إمبراطورية تثير الهواجس من إمكانية إعادة استخدامها وبعثها بهذا الشكل أو ذاك. وبقدر ما تبتعد تركيا عن سياسات تشي بمحاولات السيطرة على الآخرين وتنصيب نفسها زعيمة للمنطقة العربية والإسلامية، وبقدر ما تنتهج سياسات متكافئة تهدف إلى تكتيلات يستفيد منها الجميع، بقدر ما يمكن لها أن تتقدم بدورها وتعزز حضورها.

٤ ـ وسوف يتعيّن على تركيا، إذا ما أرادت أن تقيم أفضل العلاقات مع المحيط العربي أن تتبع سياسة دقيقة في ما يتصل بالملفات الخلافية التي تواجه الوطن العربي مع قوى لتركيا معها علاقات جيدة أو بنيوية. فتركيا لا تزال على علاقات جيدة مع إسرائيل وهي عضو في حلف شمال الأطلسي وفي مفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ولن يكون خيارها سهلاً لدى مواجهة استحقاقات التعارض الجذري في قضايا بين العرب وإسرائيل، أو بين العرب والغرب، أو بين الإسلام والغرب. فالموقف التركي مثلاً من مساندة حركة حماس في المرحلة الماضية لن يكون نفسه في ظل نهج حماس في المقاومة وعدم الاعتراف بإسرائيل، وهو ما يتعارض مع سقف التسوية الذي تعترف به تركيا. تماماً مثل الحرج الذي يمكن أن تتعرض له تركيا من جرّاء نصب الدرع

الصاروخي الأطلسي في تركيا الذي يهدف إلى اعتراض الصواريخ البالستية الإيرانية في ظلّ علاقات تركيّة ممتازة مع إيران. وهو ما ستعتبره طهران عملاً عدائياً يتّصل بأمنها القومي. تماماً أيضاً مثل الحرج الذي وقعت فيه تركيا بعد الاعتداء على «أسطول الحرية» وقتل الناشطين الأتراك التسعة، حيث لم تكن ردّة الفعل التركية بقدر حجم الاعتداء الذي أراقت فيه إسرائيل دماء تركية للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بينهما؛ إذ كانت أنقرة مضطرة هنا إلى مراعاة وجود علاقات مصالح وثيقة مع إسرائيل، وعلاقات متينة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما حال دون ذهابها إلى أبعد، في ردّة فعلها.

٥ ـ إن السعي التركي إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون عاملاً مؤثراً في تحديد طبيعة دورها والمدى الذي يمكن أن يذهب إليه في الشرق الأوسط ومحيطاتها الأخرى. وهنا توجد قراءات متعدّدة لهذه المسألة: هل تنشّط تركيا دورها في المنطقة من أجل اتخاذه منصّة لتعزيز فرص انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي حتى إذا تحقّق هدف الانضمام تراجع هذا الدور؟ أم أن تصاعد الدور التركي هو نتيجة لخيبة أمل تركيا من مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فباتت تفتش عن دور، وزعامة، في مكان آخر؟ أم أن لتركيا خياراً ثالثاً، وهو أن انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي سيعزز عُلوية دورها في المنطقة العربية والإسلامية والشرق الأوسط وفي العالم عموماً؟ إن المسار الذي ستتخذه العلاقة التركية ـ الأوروبية سيكون من عوامل تحديد طبيعة ووجهة الدور التركي في المنطقة العربية.

سادساً: تركيا والثورات العربية

شكّلت التساؤلات السابقة إطاراً موضوعياً لتلمس مستقبل الدور التركي في المنطقة الشرق أوسطية والعربية تحديداً. وجاءت الثورات العربية لتضع تحت الاختبار الجدّي والقاسي واحدة من أكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث والتي مثّلتها استراتيجية «العمق الاستراتيجي» لحزب العدالة والتنمية بكل عناوينها المثيرة والجذابة، ولتشكل حدّاً فاصلاً بين مرحلتين من سياسة تركيا الخارجية في ظل سلطة حزب العدالة والتنمية.

كان واضحاً أن تركيا تفاجأت بقيام الثورات العربية، ولم تكن بالتالي مستعدة لها ولكيفية التعاطي معها في البداية على الأقل؛ فاتسم أداء الديبلوماسية التركية بالارتباك واختلطت المصالح بالمبادىء، وبانت ازداوجية المعايير في التعامل مع هذا الحدث في أكثر من ملف. ولكن مع الوقت كانت تركيا تبلور سياسات أكثر وضوحاً، طرحت علامات استفهام كبيرة وتساؤلات عمّا إذا كانت السياسة الخارجية التركية أمام منعطف جديد عنوانه الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة التي سادت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢.

كانت تركيا بعد سياسات الانفتاح الجديدة على البلدان العربية تواجه كتلة عربية واحدة في قبولها للدخول التركي إلى المنطقة العربية، وإن كان التعاطي مع كل محور سياسي، له خصوصية. لذلك عندما بدأت الثورات في تونس ومصر، ومن ثم في ليبيا واليمن وسورية والبحرين، لم يعد هناك، قبالة تركيا، كتلة عربية واحدة بل كتل بتعدد البلدان التي فيها الثورات.

تباينت المواقف التركية من الثورات العربية، واتبعت تجاهها سياسة مركّبة، فلكل بلد حالة مستقلة عن الآخر. والثابت من متابعة المواقف التركية من الثورات في الوطن العربي أن تركيا ترى في نفسها لاعباً من حقه أن يتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية من منطلق أن استقرارها يهمّ تركيا، وأنها تسدي النصح لا الإملاء. بل إن أردوغان اعتبر ما يجري في سورية مثلاً جزءاً من «السياسة الداخلية» التركية، وليس من سياستها الخارجية.

تجد تركيا في نفسها القوة والقدرة على التعبير، وأحياناً الممارسة، عمّا تتطلع إليه في أول تجربة علنية لها في التعامل مع البلدان العربية والأنظمة تحديداً. وإذا كان هذا دأب الدول الكبرى فإن سلطة حزب العدالة والتنمية باتت تنظر إلى الآخرين، ولا سيما القريبين منها وبتحديد أكبر العرب، على أنها أيضاً لاعب كبير.

ولعل إحساس تركيا (الوهمي في جزء كبير منه) بوجود **فائض قوة** لديها وفائض ثقة بالنفس هو ما يدفعها أحياناً إلى التصدي لملفات أكبر من قدرة

دبلوماسيتها ومن قدرة تركيا نفسها الفعلية على القيام بها، وربما أبعد من ذلك من خلال التطلع لدور «تاريخي» يعيد عقارب الساعة إلى الوراء واستعادة دور «أفندي» المنطقة العربية والإسلامية، وهو ما أوقع تركيا في ارتباكات، بل إخفاقات في أكثر من ملف، من مصر وليبيا والبحرين، إلى سورية.

أيضاً فائض القوة هذا جعل تركيا أحياناً تمارس **سياسة اللعب على توازنات القوة** بين البلدان العربية، كما داخل كل بلد، وهو ما اعتبر أحياناً بأنه تدخل في الشؤون الداخلية للبلدان العربية، وهو ما ستكون له آثار سلبية في صورة تركيا ودورها في المنطقة العربية.

لم تمارس تركيا إزاء التحركات الشعبية العربية دوراً متوازناً، فقد مارست في الحالة المصرية كل فائض «الباشوية» تجاه «الخديوية»، عندما دعا أردوغان مبارك إلى التنحي قبل أن يواجه ربّه في مترين مربعين، على حدّ تعبيره. وأيّدت أنقرة من قبل الإطاحة بزين العابدين بن علي في تونس، ودعت إلى تلبية «المطالب المحقّة» للشعوب في اليمن والبحرين. وعندما جاء الدور إلى ليبيا كان الوضع مختلفاً فقد وقفت العلاقات الاقتصادية، كما العلاقات الشخصية بين رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان والرئيس الليبي معمرالقذافي حاجزاً أمام موقف تركي مشابه لما كان عليه تجاه مصر وتونس. ورفض أردوغان تدخل حلف شمال الأطلسي بداية، قائلاً بالحرف «أيّ شأن له هناك؟» لكنه عاد ووافق على التدخل الأطلسي، بل شاركت تركيا بعملياته الخلفية قبل أن تعلن أنقرة، وإن على مضض، أنه لم يعد هناك مجال للكلام مع القذافي، رافعة الغطاء عنه ومعترفة بالمجلس الوطني الانتقالي للمعارضة الليبية في بنغازي على أنه الممثل الشرعي لليبيا.

وفي الحالة السورية كانت الميكيافيللية التركية تبلغ ذروتها. فسورية أعطت تركيا كلّ شيء في السنوات الأخيرة. أعطتها الاستقرار الأمني في المسألة الكردية، وأخرجت سورية مسألة المياه من أن تكون مشكلة مع تركيا ومن التداول الإعلامي، رغم أن موقف حزب العدالة والتنمية لم يختلف قيد أنملة عن مواقف الحكومات العلمانية السابقة في الاستمرار في بناء السدود وتقليل كميات المياه الممررة إلى سورية والعراق، فضلاً عن سوء نوعيتها. وأدخلت

سورية، بالمسلسلات المدبلجة، تركيا إلى كلّ بيت عربي ومنحتها دوراً إقليمياً وعالمياً، وهو أن تكون الوسيط بين سورية وإسرائيل تماماً، كما كانت إيران قد منحت هذا الشرف إلى تركيا في مفاوضات البرنامج النووي مع الغرب، وأعطت تركيا امتياز تخصيب اليورانيوم فيها بعدما رفضت منح هذا الدور لروسيا أو الصين. والأهم من ذلك أن الأيديولوجيا البعثية المتشددة ضد تركيا العثمانية، وضد تركيا الأطلسية، وضد تركيا الإسرائيلية هي نفسها التي أدخلت التركي، وعلى حصان أبيض، بل ومجنّح أيضاً، إلى الداخل العربي كاسرةً بذلك أحد أهم الحواجز الأيديولوجية والنفسية التي كانت تقف سداً بوجه تركيا في المنطقة العربية. وعبر سورية بالذات مارست تركيا أبرز نجاحاتها في السياسة الخارجية عندما ألغت تأشيرات الدخول بين البلدين، وتأسست منطقة جوار اقتصادي من دون حواجز جمركية، انضم إليها لاحقاً الأردن ولبنان في ما عُرف بـ «الاتحاد الرباعي» رغم عدم التكافوء في القدرات الاقتصادية بين سورية وتركيا، حيث أصيبت الصناعة السورية بخسائر كبيرة. لقد كانت سورية باختصار بوابة تركيا الرئيسية إلى الوطن العربي.

لكن حين بدأت الاضطرابات في سورية لم تتردد تركيا في التعاطي مع سورية بطريقة «وصائية» مفاجئة، وفتح «مدرسة» يومية في تلقين الدروس للقيادة السورية في ما يجب أن تفعله وبأية طريقة. ولم يكتف الأتراك بذلك بل «استضافوا» ونظّموا واحتضنوا معظم مؤتمرات المعارضة السورية، ومن اسطنبول نفسها كان إعلان تشكيل «المجلس الوطني السوري» برئاسة المعارض السوري برهان غليون، ما أدخل العلاقات الثنائية بين تركيا وسورية مرحلة جديدة، ألحقت ضرراً فادحاً بها على كل المستويات، بل إن أنقرة أعلنت، على لسان أردوغان من على باب البيت الأبيض في نهاية أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، قطع كل العلاقات مع دمشق، داعية الرئيس السوري بشار الأسد إلى التنحي وفارضة عقوبات اقتصادية، ومهددة بتدخل عسكري «لغايات إنسانية».

من خلال التعاطي التركي مع الثورات العربية المتنقلة يمكن ملاحظة ما يلي:

١ ـ إن تركيا غادرت موقعها الوسطي والحيادي السابق من الدول

والقوى، وتحوّلت إلى طرف في الصراعات بين الدول العربية والإقليمية وفي الصراعات الداخلية، فساد التوتر علاقاتها مع عدد كبير من الدول مثل سورية وإيران والعراق وروسيا واليونان وقبرص اليونانية، فضلاً عن إسرائيل، في تراجع لمبدأ «تصفير المشكلات» في السياسة الخارجية التركية.

٢ ـ أظهرت تركيا على امتداد الثورات العربية، ولا سيما في سورية نزعة مذهبية في خطابها، ولا سيما عندما أعاد أردوغان الصراع في سورية إلى جذور مذهبية، ووقف إلى جانب المعارضة ضد النظام في عملية تراجع عن أحد أهم صفات النموذج التركي، وهو العلمانية، والبقاء على مسافة واحدة من كل المجموعات الدينية داخل تركيا وخارجها، وما يحمله هذا الخطاب المذهبي من مخاطر عالية جداً على الصراعات داخل العالمين العربي والإسلامي، وتركيا نفسها.

٣ ـ نزعت تركيا في مرحلة الثورات العربية إلى استخدام العنف والقوة في بلدان (ليبيا)، وإلى التهديد باستخدامه في بلدان أخرى (سورية). وانسحب ذلك على علاقاتها مع دول إقليمية أخرى مثل قبرص اليونانية وإسرائيل، ما اعتبر تخلياً عن سياسة «القوة الناعمة» واعتماد «القوة الخشنة».

٤ ـ نهجت تركيا في الثورات العربية خطاً متناغماً مع السياسات الغربية والأمريكية تحديداً في المنطقة، وتجلى ذلك في التطابق الكامل في المواقف بين أنقرة وواشنطن، والتنسيق في كل الملفات من ليبيا إلى مصر وسورية وإيران. وقد اعترف وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بذلك في أوائل تشرين الأول/ اكتوبر ٢٠١١ بقوله «إن تركيا أخذت مكانها في البلوك (المعسكر) الغربي»، كما إن الرئيس التركي عبد الله غول وصف العلاقات التركية ـ الأمريكية في اوئل تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١ بأنها «ممتازة، كما ليس في أيّ وقت مضى».

٥ ـ بدت تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنتمية الإسلامية الجذور أكثر أطلسية من أيّ وقت مضى، مع مشاركتها في عمليات حلف شمال الأطلسي في ليبيا، ومع موافقتها على نشر رادارات منظومة الدرع الصاروخي

في مطلع آب/ اغسطس ٢٠١١ في منطقة ملاطيا وسط تركيا، ما اعتبر خطوة عدائية تجاه إيران وروسيا وسورية، وضمانة إضافية لأمن إسرائيل من خطر تلك الصواريخ.

خاتمة

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في العام ٢٠٠٢ كانت تركيا تطوي صفحة من تاريخها لتبدأ صفحة جديدة عنوانها الشراكة والتفاعل مع محيطها العربي والإسلامي. وإذ نجحت سياسات تركيا الجديدة في تحقيق نجاحات كبيرة على هذا الصعيد، جاءت الثورات العربية لتربك السياسة التركية، بل لتنتقل إلى مرحلة جديدة عنوانها «الانقلاب» على كل عناوين سياسة الانفتاح على العرب وغير العرب، والتنسيق الكامل مع الغرب في قضايا المنطقة. وكان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو واضحاً جداً في التعبير عن هذا التحول بقوله «إن تركيا أخذت مكانها في البلوك الغربي» (صحيفة **حرييت** التركية في ٨/ ١٠/ ٢٠١١) متخلياً عن سياسة «تعدد الأبعاد» التي كانت أبرز عنوان في سياسة تركيا الخارجية، فيما وصف باحث تركي إسلامي معروف، علي بولاتش، سياسة تركيا الجديدة بأنها الانحياز إلى جانب الغرب وليس إلى جانب شعوب الشرق الأوسط.

وتركيا في انخراطها في سياسات طرفية في الصراعات العربية والإقليمية، وتخليها عن السياسات الحيادية والوسيطة، ولا سيما مع دول جوارها العربي والإسلامي المباشر إنما كانت تدفن سياسة «تصفير المشكلات» وتفتح أمام مرحلة جديدة من التوترات والمخاطرات. وهذا بالتأكيد سوف يؤثر سلباً في دورها الإقليمي وصورتها، ويعيد إيقاظ الهواجس التاريخية من رغبة أنقرة في استعادة دور عثماني بصيغة معاصرة قوامه الهيمنة على المنطقة بالتعاون مع الغرب، ومن بوابة ضرب الأنظمة التي تعارض السياسات الغربية والإسرائيلية في المنطقة. والمفارقة أن معظم هذه الأنظمة هي في الجوار الجغرافي المباشر لتركيا وذات بنية مذهبية مغايرة للانتماء المذهبي لغالبية المجتمع التركي.

وتركيا بذلك تخسر شراكة منظومة إقليمية بكاملها. وفي الوقت نفسه لا يمكن لها أن تدّعي أنها تربح في أمكنة أخرى ما دامت السلطة السياسة لم تتشكل بعد في بلدان أساسية مثل مصر، وما ستكون عليه الخيارات الاستراتيجية للأنظمة الجديدة، وهذا سيستغرق وقتاً طويلاً. وإذا كان الدور التركي تقدّم سابقاً نظراً إلى الفراغ العربي وغياب الرأس العربي القائد فإن أيّ احتمال لعودة قوية للدور المصري سيكون على حساب الدور التركي. وما حديث وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو عن «محور ديموقراطية» يجمع بين تركيا ومصر سوى من باب التمنّي غير الواقعي. فالديموقراطية لم تكن يوماً أساساً للشراكة في العلاقات الدولية ولا في الصداقة بين الشعوب. العدالة هي الأساس، وبقدر ما تكون السياسة التركية متفاعلة مع التطلعات الحقيقية للمجتمعات العربية في التحرر ومقاومة الهيمنات الخارجية بقدر ما تجد لها شركاء في المنطقة. وهو ما لن يستقيم في ظل انخراط تركيا بالمشروع الغربي «الديموقراطي».

إن رهان تركيا على إمكانية التغلغل الأحادي الجانب في المنطقة العربية، وأن تكون اللاعب المركزي الوحيد فيها، بدون منافسين جدّيين، يتعارض مع التوازنات الحساسة في المنطقة، خصوصاً إذا كان ذلك سيتم من بوابة التعاون مع السياسات الغربية الاستعمارية.

واذا كان للشراكة العربية ـ التركية أن تتواصل بعد الضربات الموجعة التي تلقتها فذلك عبر تجديدها على أسس جديدة تلحظ السيادات والخصوصيات والمصالح والتوازنات والتحدّيات الحقيقية المشتركة، بعيداً عن الشعارات والمشاعر العاطفية من قبيل حسن الجوار والأخوة الإسلامية والتاريخ المشترك و«العمق الاستراتيجي» الواحد الذي لم يكن سوى غطاء لسياسات فتنوية بمظلة غربية واطلسية.

لقد عطّلت حكومة حزب العدالة والتنمية بسياساتها الغربية والأطلسية والفئوية فرصة تاريخية لتلاقي الإرادات الثلاث: العربية والتركية والإيرانية، من أجل الاستقرار والتنمية والرفاهية لشعوب هذا المثلث، ومن أجل مواجهة التدخلات الخارجية.

لا أعتقد، ختاماً، أن خسارات تركيا تتعلق فقط بفشل آليات الدور الذي تريده تركيا في محيطاتها الإقليمية. المشكلة الأساسية هي أن تركيا، رغم كلّ الصورة التي تعطى لها في الغرب بأنها إسلامية أو عثمانية، لا تزال تعاني مأزق تحديد هويتها، هل هي إسلامية عثمانية أو غربية أو تركية (نسبة إلى العالم التركي) أم انها «خلطة» من كل هذه الهويات أو بعضها. لا يمكن للمجتمعات أن تكون لها هويتان، فكيف بثلاث أو أكثر. مع الإشارة، ومنعاً لأيّ التباس أو تفسير خاطىء، فإن الانتماء إلى هوية واحدة لا يعني القطيعة مع الآخر أو العداء والدخول معه في حروب ومواجهات. وحدها الهوية ترسم الدور. وارتباك تركيا وتقلباتها وانقلاباتها وخساراتها بعد اندلاع الثورات العربية لا يعود بالدرجة الأولى إلى خلل في آليات تطبيق الدور بل في أن الدور يفتقد هوية حضارية واضحة وحاسمة، سواء في هذا الاتجاه أو ذاك.

المراجع

أوغلو، أحمد داود. **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**. ترجمة وتحقيق محمد جابر ثلجي [وآخرون]. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، ٢٠١٠.

باكير، علي حسين [وآخرون]. **تركيا.. بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. إشراف مركز الجزيرة للدراسات؛ تحرير محمد عبد العاطي. بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون؛ الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.

الحوار العربي ـ التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠.

زين، زين نور الدين. **نشوء القومية العربية**. بيروت: دار النهار، ١٩٨٦.

نور الدين، محمد. **تركيا: الصيغة والدور**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧.